جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

مركز دراسات التنمية
Center for Development Studies

ظاهرة الأنفاق في قطاع غزة: الاقتصاد المُدمر, الزواج الكاثوليكي، والحصاد المُر

اعداد

سمير أبو مدللة غسان أبو حطب

2014

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية– جامعة بيرزيت
**********ISBN

هاتف: 2982021 02 972+
فاكس: 2982160 02 972+
ص.ب: 14 بيرزيت
مكتب غزة: تلفاكس 2838884 08 972+
البريد الالكتروني:cds@birzeit.edu
الموقع الالكتروني:http://home.birzeit.edu/cds

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراَ عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجلات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عددا آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

المحتويات

مقدمة 5

1. الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة والتوجه نحو البديل الأسوأ..... 6

2. تأثير إغلاق الأنفاق على قطاع الإنشاءات في قطاع غزة 13

3. التجارة غير الشرعية عبر أنفاق التهريب بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية..... 17

1) ظاهرة الأنفاق: النشأة والهدف..... 17

2) ظاهرة الأنفاق جغرافياً وعددياً 18

3) العمالة بالأنفاق وخطورتها..... 20

4) سلع الأنفاق وأسعارها 22

4. تجارة الأنفاق: الموت والحياة والحصادُ المُر 24

1) إيجابيات الأنفاق: الحل الجزئي للمشكلة الإنسانية..... 25

2) سلبيات الأنفاق: صعود المرض الهولندي وبروز الأمراء الجدد 25

5. ظاهرة الأنفاق ودور الحكومة بغزة 29

الخلاصة والاستنتاجات: 30

التأصيل النظري للأنفاق في قطاع غزة

تتناول هذه الدراسة ظاهرة نادرة الحدوث من الناحية الشكلية, إلا أن تجلياتها وتوصيفها على أرض الواقع ليس بالمسألة النادرة, ذلك أن اقتصاد الأنفاق كنشاط اقتصادي غير منتج يقع في خانة النشاطات الاقتصادية الناقلة للثروة، وميدانها الرئيسي هو التبادل. وبالمعنى المشار إليه فهذا النوع هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة الطفيلية لشريحة اجتماعية معينة يجمعها والسلطة القائمة – وفي موضوعاتنا البحثية سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة– شؤون مصلحيه متبادلة.

وكاقتصاد ريعي لا يضيف قيماً اقتصادية جديدة للمجتمع, فقد ترسخت مفاهيمه النظرية والعملية في ظل غياب منظومة قانونية وتشريعية واقتصادية سوية, فتطورت فيه آليات الفساد في التأويل والتفسير –أي كأنه يساهم في حل إشكالات اقتصادية واجتماعية– ونجم عنه تزايد كبير في شبكات اقتصاديات الظل والسوق السوداء والاقتصاد الموازي وتضخم الثروات لفئة محدودة للغاية.

يقوم اقتصاد الأنفاق بنقل الثروة – الأموال– بغض النظر عن مصدر الحصول عليها وفي الغالب ليس مصدراً ناجماً عن جهد إنساني هادف، من قطاع غزة إلى مصر وباتجاه واحد, بغرض استيراد سلع وخدمات قد تكون ضرورية وقد لا تكون, وهنا، وعوضاً عن استثمار هذه الأموال في نشاطات اقتصادية منتجة ومولدة للقيمة كالصناعة والزراعة ومساهمتها في الحد من معضلتي البطالة والفقر, فإن ما يجري هو نقل عكسي لموارد قطاع غزة, وعودة هذه الموارد – الأصول المالية– على شكل سلع وخدمات بغرض بيعها في السوق المحلي, وجني الأرباح لصالح الرأسماليين الجدد, أو ما يمكن تسميته برأسمالية المحاسيب (زواج المال والسلطة).

ومع أن قطاع الإنشاءات كان قطاعاً نشطاً للغاية في "تجارة الأنفاق"، وبالتالي كانت مساهمته ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي, إلا أن نسب النمو الاقتصادي السنوية لم يرافقها تحسناً في مستويات الأجور والحياة للناس, بل ازدادت الفجوة بين الأثرياء والفقراء, ومستويات الدخل للأمراء الجدد ومحدودي الدخل.

هكذا، تعمقت سمات اقتصاد التهريب، وغسيل الأموال، والمضاربات في العقارات والأراضي، وفرض أسعار احتكارية تستجيب لشجع مالكي الأنفاق والمتنفذين في مؤسسات الحكومة المقالة، وفقاً لأسعار احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية, وتحت مسمى الاستثمار, أو بالأحرى التوظيف في الفرصة البديلة – الكلفة الفرصية– بهدف تقصية الأرباح.

استناداً لما سبق تتأسس الدراسة في إطارها النظري والمفاهيمي على فرضية أن ظاهرة الأنفاق قد انحرفت بالكامل عن الهدف المُعلن التي أنشأت من أجله –أي مقاومة الاحتلال وتخفيف الأعباء عن كاهل الناس– وكمقاربة يمكن القول أنها كالأسواق المالية التي وجدت تاريخياً من أجل حشد

المدخرات بغرض الاستثمار المنتج –أي النمو والتنمية بواسطة الناس ومن أجل الناس وللناس– إلا أنه مع صعود الرأسمالية المالية أضحى هناك انفصال بين دائرة العلاقات النقدية والدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطني, وأضحى المال يلد مالاً دون إنتاج حقيقي وقيم اقتصادية مضافة.
بموجب ما تم الإشارة إليه فقد ترتب على اقتصاد الأنفاق تعميق للتشوهات البنيوية والهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة, خاصة أن الخاصية الأساسية لأصحاب ونشطاء الأنفاق انتسابهم إلى عقلية الكمبوادور، كوكيل محلي يعمل في مجالات الاقتصاد الرمزي, مما عزز مفاهيم الثراء السريع دون قاعدة إنتاجية حقيقية, مما ساهم أيضاً في تفسخ النسيج الاجتماعي والسياسي القائم في قطاع غزة.

مقدمة

عموما يمكن الإدعاء بأن ظاهرة الأنفاق، كما الطرق غير الرسمية –والتي تسمى أحيانا طرق المهربين– ظاهرة ترافقت في كثير من الأحيان مع المدن أو المناطق الحدودية. إذ شكلت ملاذا في أحيان، ومعبرا في أحيان أخرى، لكثير من الناس على طرفي حدود دولتين أو إقليمين، من مهربين، وخارجين عن القانون، والمهاجرين غير الشرعين، ناهيك عن حركات التحرر الوطني، التي استخدمت الأنفاق في كثير من التجارب، للاحتماء، وإدخال السلاح أو البضائع للمناطق المحاصرة، وغيرها من الغايات المرتبطة بتحدي السلطة القائمة.

فلسطينياً، استمدت الأنفاق المنتشرة في مدينة رفح على الحدود مع جمهورية مصر العربية شرعيتها من ظروف الاحتلال، كونها مصدر إسناد ودعم للمقاومة الفلسطينية منذ بداية العقد الثامن من القرن العشرين, ولكن ومع الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة في العام 2006، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها للحكومة العاشرة, فقد جاءت الأنفاق كمحاولة لكسر هذا الحصار، الذي شمل كافة مناحي الحياة، بدءاً بالوقود, والكهرباء, والماء, والأدوية, والمواد الخام, والمواد التموينية, وصولا إلى منع تحويل الأموال للموظفين. وقد رافق الحصار حالة من الركود والتباطؤ الاقتصادي، شمل كافة القطاعات الاقتصادية بسبب منع إدخال المواد الخام، وإغلاق أكثر من (90%) من المنشآت.

بعد سبع سنوات من تجارة الأنفاق في قطاع غزة, وبعد شهور من إغلاقها، يمكن القول بأن اقتصاد الأنفاق هو اقتصاد مُدمر، وغير منتج، رغم حله الجزئي للمشكلة الإنسانية المتمثلة بتوفير السلع الأساسية والضرورية, حيث استطاعت تلك الظاهرة أن تقوض إمكانية بناء وتأسيس اقتصاد منتج يقوم على تعظيم الموارد الذاتية المتوفرة والممكنة, تمهيداُ لاقتصاد سوي يؤسس لمعالجة الخلل القائم

في الميزان التجاري, ويعزز إمكانات الاقتصاد المجتمعي المؤسس على تحفيز إنتاج الخيرات المادية من سلع وخدمات من شأنها توفير المقومات المادية لتنمية اقتصادية مستدامة، تضع في المقام الأول مكافحة ظاهرتي البطالة والفقر ضمن سياسات اقتصادية مالية وتجارية ونقدية متوازنة، تتجه نحو تنمية اقتصادية مؤسسة على سريان مفعول العدالة الاجتماعية، المُغيبة عبر إصلاح الاختلالات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الفلسطيني، القائمة على سياسات النيوليبرالية، نجم عنها تعميق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتزايد الاعتماد على الخارج، وخصوصا في الواردات، وتعظيم الاعتماد على المساعدات الخارجية, كذلك ضرورة أن تنتهج السلطة الفلسطينية لسياسات تضع حداً للعمل غير المنتج والثراء الفاحش وغير المشروع, وتقضي على قيم الموت ليحل محلها قيم التنوير والنهضة تمهيداً للحداثة واللحاق بركب التقدم.

تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على ظاهرة الأنفاق الموجودة على حدود قطاع غزة مع جمهورية مصر العربية، والتعرف على إيجابياتها وسلبياتها والنتائج المترتبة على إغلاقها والبدائل الاقتصادية المتاحة, وتأثيراتها على قطاع الإنشاءات كأحد أهم القطاعات الاقتصادية المتأثرة من إغلاق الأنفاق بقطاع غزة.

1. الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة والتوجه نحو البديل الأسوأ

استمرت إسرائيل خلال الفترة الممتدة (2007-2013) في انتهاج سياسات تجاه الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص, تمثل بإغلاق خمسة معابر، ومنع إدخال البضائع. ورافق هذا الحصار الاقتصادي لقطاع غزة -إضافة لحالة الانقسام السياسي- ظهور الأنفاق كبديل عن المعابر التجارية الإسرائيلية، مما يعني تراجع حصيلة السلطة للإيرادات الضريبية من قطاع غزة، وذهابها لفئة محددة من كبار التجار والمهربين.

وفور تشكيل الحكومة العاشرة من قبل حركة حماس ازدادت الإغلاقات والعقوبات واشتد الحصار الإسرائيلي والدولي للأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى تضرر القطاع الحكومي بسبب تأخر رواتب حوالي (160) ألف موظف، وزيادة التكاليف على المستهلك بنسبة (37%)، وانخفاض ملموس في القوة الشرائية بسبب نفاذ المدخرات وتراكم الديون وهجرة رأس المال المحلي، وإغلاق الكثير من المنشآت، وتدهور القطاعات الاقتصادية، وارتفاع حاد للفقر وصل إلى (65%) في نهايات (2006).[1]

[1] سمير أبو مدللة, الفقر وحقوق الإنسان, ورقة عمل مقدمة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان, غزة, 2008.

كمت تزايدت نسبة السكان في قطاع غزة الذين يتلقون المساعدات الغذائية لتصل إلى (80%)، وإغلاق مئات المشاريع ونقص كثير من السلع الغذائية، حيث تم تلبية (41%) فقط من احتياجات السوق من الأغذية مما أدى إلى ارتفاع كبير بالأسعار ونتيجة لهذا النقص نجد أن (62%) من الأسر خفضت استهلاكها، (93.5%) خفضوا شراء الغذاء، (98%) تخفيض على شراء اللحوم، (86%) في شراء الألبان ومشتقاتها. وتشير العديد من التقديرات وخاصة تقارير الأمم المتحدة إلى أن استمرار الوضع الاقتصادي في ظل الحصار أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى (50%) منذ منتصف العام (2008)، وتجاوز نسبة الفقر(70%)[2].

وتقدر الخسائر الإجمالية للحصار والإغلاق بـ (50) مليون دولار شهرياً، ويقدرها البعض من (120–150) مليون كخسائر مباشرة وغير مباشرة، وارتفع عدد العاطلين عن العمل من (90) ألف إلى(160) ألف[3], ووزعت تلك الخسائر كالتالي (16) مليون دولار للقطاع الصناعي بنسبة (33)%، ولقطاع الزراعة بمعدل (12) مليون دولار بنسبة (25)%, وباقي القطاعات كالخدمات والإنشاءات والتجارة والصيد بمعدل (22) مليون دولار بنسبة (42)%[4].

كما تم توجيه ضربة قوية لما تبقى من بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني بفعل حظر استيراد المواد الخام، ومنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية للخارج، وفقد كان من نتائج الحصار توقف حوالي (2000) منشأة صناعية عن العمل، أي حوالي (90)% من المنشآت الصناعية التي كانت تعمل في قطاع غزة، مما أدى إلى تسريح عمالها والبالغ عددهم نحو (70) ألف عامل، ليس بإمكانهم الحصول على فرص عمل في ظل الانهيار الكامل للاقتصاد الفلسطيني في القطاع، أما المؤسسات الأخرى فلا تتجاوز طاقة التشغيل فيها (20)% بسبب نقص المواد الخام وانقطاع التيار الكهربائي[5].

ومن النتائج المترتبة على ذلك كذلك التراجع التدريجي في الإنتاج الحيواني والبيض والألبان بسبب ضعف توريد الأعلاف ما قد يؤدي إلى انهيار الثروة الحيوانية وخاصة الدواجن اللاحمة والبياض والتي تزيد قيمتها عن (50) مليون دولار وذلك في العام (2008)[6].

---

[2] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار, 25–11–2008.

[3] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية , تقرير بعنوان " الإغلاق المفروض على قطاع غزة " الآثار الاقتصادية والإنسانية, القدس, كانون الأول, 2007, ص 5.

[4] غازي الصوراني, الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة, الحوار المتمدن, العدد 2750, نشرت بتاريخ 26–08–2009: www.ahewar.org

[5] اللجنة الاقتصادية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, ظاهرة الغلاء –أسباب وآليات مواجهتها.

[6] غازي الصوراني، المصدر السابق.

ولنفس العام 2008، فإن اتساع حجم البطالة والفقر أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة (1–6) تقريباً، حيث تبلغ القوى العاملة حوالي (348) ألف منهم (105) ألف في القطاع العام، (75) ألف يتقاضون رواتبهم من السلطة برام الله، إلى جانب (119) ألف يعملون في القطاع الخاص، منهم (20) ألف في الأونروا والمؤسسات غير الحكومية. أما العاطلين عن العمل فيقدر عددهم (124) ألف عامل يعيلون ما يقارب (615) ألف نسمة مما رفع من نسبة من يعيشون تحت مستوى الفقر والفقر المدقع[7]. وإضافة لما سبق فقد أدت ظاهرتا الحصار والانقسام إلى انخفاض الدخل لمعظم العاملين في قطاع غزة مقارنة بالعاملين في الضفة الغربية، فقد بلغ متوسط الأجر اليومي في قطاع غزة حوالي (60) شيكل مقابل (85) شيكل بالضفة الغربية، أما في قطاع الزراعة فلا يتجاوز معدل الدخل (30) شيكل يومياً، وبالتالي فقد ارتفعت معدلات الفقر في مخيمات وقرى القطاع[8]. كما منعت إسرائيل رجال الأعمال الفلسطينيين من الخروج للعالم الخارجي، كما وفرضت حظراً على دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، وفرضت حصاراً مشدداً على البنوك الفلسطينية في قطاع غزة مما خلق أزمة مالية مفتعلة بنقص الشيكل أحياناً والدولار أحياناً أخرى, أن الحديث عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في قطاع غزة وصلت إلى حد الترف المفجع لدى بعض الشرائح الاجتماعية الطفيلية وخاصة تجار الأنفاق عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات التي ساهمت في تزايد مخيف للأسعار. وفي نهاية الربع الرابع للعام 2013 بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 38.5%[9].

إن الكثير من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية تكبل شرائح واسعة من العمال الذين يعيشون تحت خط الفقر مما حولهم إلى مجموعات اجتماعية مهمشة، تنتابهم حالة من الإحباط واليأس والشعور بالاغتراب عن المجتمع المحيط. ونؤكد هنا إن استشراء ظاهرة الفقر واستفحالها في قطاع غزة لم يكن بسبب السياسات العدوانية للاحتلال فحسب لكنها نتيجة للتراكمات الداخلية طوال الأعوام السابقة للسلطة بسبب تعمق الخلل والفساد والتلوث الإداري والمالي، وتعداه إلى عدم نفاد في النظام وسيادة القانون وفقر في القيم والعلاقات الاجتماعية والمشاركة بشكل أصبح يهدد استقرار المجتمع الفلسطيني، فقد باتت ظاهرة التسول واضحة في الشارع الفلسطيني، وزادت نسبة التسرب من المدارس، ومعدلات الأمية الوظيفية، ووصل سوء التغذية لدى الأطفال إلى (63)%، وفقر الدم إلى (59)% من النساء الحوامل. مما دفع بعض النساء للخروج وتحمل ذل السؤال، والرجال لتحمل مهانة الفقر الشديد والمدقع ومشاعر الحرمان.

---

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, النشرة الإحصائية للسكان 2009, كانون الثاني 2009.

[8] التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة, معهد دراسات التنمية, ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, غزة، أكتوبر, 2009.

[9] سلطة النقد الفلسطينية , النشرة الإحصائية الربعية , الربع الرابع 2013, العدد الثالث, ص 48.

وبدأت ملامح ذلك كله في الظهور على قوة النسيج الاجتماعي. حيث ارتفعت نسب وأرقام حالات الطلاق في قطاع غزة لتصل إلى (25) ألف مطلقة، وحالات العنوسة لتصل إلى (75) ألف ممن هن فوق (25) عاماً, وقد بلغت عدد حالات الطلاق في العام (2013) لوحدها (2825)، حالة مرتفعة عن العام (2007) بحدود الضعف حيث وصلت حالات الطلاق في العام (2007) حوالي (1524) حالة[10]. والسبب في ذلك لا يعود إلى حالة الحصار الإسرائيلي فقط، بل إلى الانقسام واستمرار الصراع الاستقطاب بين حركتي فتح و حماس؛ كما أدى الحصار الإسرائيلي إلى تزايد عدد السكان في قطاع غزة الذين يتلقون المساعدات الغذائية لتصل إلى (80)%، كما أدى الحصار إلى نقص في الأدوية والمعدات من المستشفيات واثر على حياة المئات من المرضى خاصة الكلى ومرضى مرض السرطان، وأدى الحصار أيضاً إلى نقص خطير في إمدادات حليب الأطفال والأدوية، كما أن العديد من لوازم ومعدات العلاج التخصصي الضرورية لإنقاذ الحياة غير متوفرة في المستشفيات وخاصة لمرضى السرطان وعمليات جراحة الأطفال، إضافة إلى تدهور في معدات المختبرات التشخيصية بالرنين المغناطيسي ومعدات التصوير بالأشعة السينية خاصة أن معظمها لا يعمل ولا يمكن إصلاحها بسبب غياب القدرة على استيراد قطع الغيار[11].

ويمكن بأن أوضاع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت أوضاعاً سيئة غير مسبوقة، فإضافة إلى وضع الاحتلال الذي يكرس وضعاً بائساً من المعاناة اليومية الناجمة عن ممارساته في الإغلاق الداخلي والخارجي، وأعمال القتل، والمداهمات، والاعتقالات وهدم البيوت واقتلاع الأشجار، عانى الفلسطينيون من المقاطعة الدولية والانقسام السياسي الفلسطيني، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتتزايد هذه المعاناة مع الأزمة المالية العالمية الخانقة، والتي بدأت تداعياتها تؤثر على الاقتصاديات العربية ونشر التخوف والقلق في الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى انكماش في الاقتصاد الفلسطيني تجلى في تراجع الاستثمارات الخاصة إلى مستوى منخفض، وترافق هذا في انخفاض كبير في مستوى معيشة الفرد.

ويكفي الإشارة إلى أن متوسط دخل الفرد الفلسطيني في العام (2008) تدنى إلى (71)% عما كان عليه عام (1999) والبالغ (1589)دولار[12], واقل من الدول المجاورة، مصر والأردن وسوريا ولبنان, حيث انخفض الدخل الحقيقي الفردي إلى أكثر من (50)% عما كان عليه في العام (1999) حيث وصل متوسط نصيب الفرد من الدخل في العام (1999) قرابة (1750) دولار،

---

[10] حسن الرضيع, غزة وأعوام الرمادة السبع وطبقة الأثرياء المنتظرة, مجلة الحوار المتمدن الالكترونية, العدد 4421, نُشرت بتاريخ 2014-04-11, http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=409843

[11] سمير أبو مدللة, أثر الحصار على مستقبل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة, ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر أثر الحصار والاحتلال على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة, يونيو 2006.

[12] المراقب الاقتصادي والاجتماعي , معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس), العدد 15, شباط 2009, ص3.

وهبط في قطاع غزة عام (2008) إلى (850) دولار. وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بحدود (40)% قياساً بعام (1999)[13], وشهد متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأراضي الفلسطينية تذبذباُ حيث بلغ في العام (2009) قرابة (1415) دولار ووصل في العام (2012) قرابة (1679) دولار, في حين بلغ عدد السكان في العام (2009) حوالي (3.935) مليون نسمة توزعوا (2.44) مليوناً بالضفة الغربية و(1.486) مليوناً بقطاع غزة , وفي العام (2012) وصل عدد السكان إلى (4.293) مليوناً بواقع (2.649) مليوناً للضفة الغربية و(1.644) مليوناً لقطاع غزة[14].

في حين ارتفع متوسط نصيب الفرد الفلسطيني في العام (2013) إلى 2093 دولار، بعدما بلغ في العام 1996 حوالي 2000 دولار، أي ارتفع 93 دولار فقط خلال عشرين عاماً من توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية, وفي المقابل ارتفع دخل الفرد الإسرائيلي 166 ضعف متوسط دخل الفرد الفلسطيني من 13800 دولار عام 1993 إلى 32000 دولار عام 2013, ودخل الفرد في قطاع غزة يقل عن مثيله بالضفة وبلغ في العام 2013 حوالي 1075 دولار في قطاع غزة[15].

وجدير بالذكر أن النتائج العامة للأوضاع الاقتصادية لا تعكس بالضرورة حالة متشابهة بين الضفة والقطاع بسبب اختلاف تعامل الاحتلال والعالم الغربي والدولي معهما، فعلى الرغم من معاناة الضفة الفلسطينية من الاحتلال، إلا أن القطاع يعاني من حصار خانق غير مسبوق أدى إلى شلل في الحياة والمناحي الاقتصادية.

تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام (2008)، إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنة (2008) وبنسبة (2.3)% عما كان عليه في العام 2007، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 4.535 مليار عام 2007 إلى 4.639 مليار دولار عام 2008. مع الإشارة إلى تراجع في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة وصيد الأسماك، والإنشاءات والنقل والتخزين والاتصالات، وارتفاع حجم بعض القطاعات الأخرى كالصناعة التحويلية والمياه والكهرباء وتجارة الجملة والخدمات والوساطة المالية[16], وبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 حوالي 6797 مليون دولار. وشهد هذا العام

---

[13] غازي الصوراني، مصدر سابق.

[14] المراقب الاقتصادي والاجتماعي, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس), العدد 32, العدد السنوي للعام 2012, ص 77.

[15] محمد خبيصة, مقال بعنوان أوكسفام: دخل المواطن الإسرائيلي زاد 166 ضعفا زيادة عن نظيره الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو, جريدة القدس العربية ,15-09-2013, http://www.alquds.co.uk/?p=84442

[16] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2008, مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, لبنان, 2009, ص 307.

تراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بقطاع غزة حيث تراجعت نسب العاملين في قطاع الزراعة من 9.6% عام 2011 إلى 8.2% عام 2013، وفي الضفة الغربية تراجعت من 12.8% عام 2011 إلى 10.3% عام 2013, وقطاع الإنشاءات شهد نمواً في قطاع غزة من 6% عام 2011 إلى 6.9% عام 2013 بسبب توفر مواد البناء المُهربة عبر الأنفاق , وبلغ عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية عام 2013حوالي 858 ألف شخص[17].

وفي هذا المجال، نشير إلى أن التراجع في النشاط الاقتصادي صفة من صفات البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة، ومن هذه الصفات التي بإمكان الحديث عنها في المجتمع الفلسطيني، هي:

- معدلات بطالة وفقر عالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي, حيث ارتفعت معدلات البطالة من 21.7% عام 2007، إلى 26.6% عام 2008، وإلى 24.5% للعام 2009, وإلى 23% للعام 2012، وإلى 27.9 في العام 2013, وكذلك الفقر ما زال مرتفعاً يقترب من 21.7% في العام 2013[18]. وبلغ متوسط البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 2007-2012 حوالي 23.4% ووصلت بقطاع غزة إلى 34.4% وفي الضفة الغربية وصلت إلى 18.15% لنفس الفترة[19].
- ارتفاع في معدلات أسعار المواد الاستهلاكية خاصة أعوام 2008، 2009 مما شكل انزلاق الاقتصاد الفلسطيني إلى الركود التضخمي أي ركود يرافقه ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، في الوقت الذي دخل فيه الاقتصاد العالمي مرحلة ركود بسبب الأزمة المالية العالمية، وبالأحرى الأزمة الاقتصادية العالمية, وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في حزيران 2013 في الأراضي الفلسطينية بمعدل 1.28%, وفي قطاع غزة تراجع بحدود -1.96% بسبب انخفاض أسعار التبغ والمشروبات والمواد الغذائية المُهربة من الأنفاق[20].
- تشوه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، وحدوث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور.

---

[17] المراقب الاقتصادي والاجتماعي, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس), العدد 33, العدد السنوي للعام 2013, ص 7,60,59.

[18] المراقب الاقتصادي والاجتماعي, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس), العدد 35, العدد السنوي للعام 2014, ص 55.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, مسح القوى العاملة الفلسطينية, التقرير السنوي 2012, نيسان إبريل 2012, ص 78-80. (حساب المتوسطات إعداد الباحث).

[20] المراقب الاقتصادي والاجتماعي, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس), العدد 34, العدد السنوي للعام 2013, ص 51-52.

- انتقال عدد كبير من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم وهذا أوجد اقتصاد خفي بالأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص حيث وصلت قيمة الاقتصاد الخفي في قطاع غزة عام 2012 قرابة 2 مليار دولار , ويذكر أن الاقتصاد الخفي يساهم بنسبة 16.9% من الناتج المحي الإجمالي سنويا وبقيمة تصل إلى 817 مليون دولار[21].
- انتقال منشآت عديدة إلى البلدان المجاورة، ولجوء آخرين للاستثمار بالخارج.
- حدوث هجرة داخلية في اتجاه منطقة رام الله، وهجرة أصحاب الكفاءات للخارج.
- استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك لصالح الأغنياء وازدياد التهميش والإقصاء[22].
- ومن الملاحظ أن أداء القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2007-2013، قد اتسمت بالإرباك وعدم التوازن، بسبب اختلاف الأوضاع وظروف الاحتلال والحصار بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تحسنت الأوضاع الاقتصادية نسبياً في الضفة، بينما تصاعد الحصار وتزايدت المعاناة في القطاع, حيث قام محرر الصفحة الاقتصادية في موقع يديعوت أحرونوت بإجراء مقارنة بين اقتصاد الضفة وغزة ونشرتها وكالة فلسطين الإعلامية، وتوصلت لنتائج منها أن 80% من سكان غزة يعتاشون دون دولار واحد يومياً، وأن دخل الفرد بالضفة الغربية ضعف دخل الفرد بغزة، وأن إجمالي المساعدات والمنح التي وصلت الضفة عام 2008 بلغت 1.4 مليار دولار، مقابل 100 مليون دولار لغزة. وأن دخل الفرد بغزة يقترب من دخل الفرد الأفريقي وغزة تعاني من انكماش اقتصادي بثلاثة أضعاف الانكماش بالضفة الغربية نتيجة لانخفاض التصدير بنسبة 90% وتراجع قيمة الصادرات من الورود والفراولة من 10 مليون دولار سنويا لبضع ألاف من الدولارات[23].
- تزايد الاعتماد على الأنشطة الطفيلية غير المنتجة وتركزها في مجالات المضاربة وخصوصا في الأراضي والعقارات خلال الفترة 2009-2013 وأيضا تزايد ودائع الجمهور في المصارف دون أن تجد مكاناً مناسب في قطاعات الاقتصاد الحقيقي ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التي تدلل على تزايد حجم الودائع وبلوغها حسب تقارير سلطة النقد الفلسطينية نهاية الربع الرابع للعام 2013 حوالي 8.360 مليار دولار لغزة والضفة,

---

[21] أحمد الأستاذ, بفضل الأنفاق: بليونا دولار"خفية" قيمة اقتصاد قطاع غزة في العام 2012, وكالة سما للأخبار, www.samanews.com

[22] المراقب الاقتصادي والاجتماعي, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس), العدد 15, شباط 2009, مصدر سبق ذكره, ص6.

[23] دراسة مقارنة بين اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة , فلسطين الإعلامية , 2009-12-05, http://archive.fpnp.net/ar/news/35551.html

وبحدود فاقت إجمالي الناتج المحلي, وبلغت الأرباح التي حققه الجهاز المصرفي الفلسطيني من 1997 ولغاية أيار 2014 حوالي 1023 مليون دولار[24]، وتلك الأرباح لم تنجم عن استثمارات في الأراضي الفلسطينية وإنما بالخارج، حيث تبلغ الأصول الفلسطينية المستثمر في الخارج حوالي 6101 مليون دولار وتبلغ أرصدة الالتزامات الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني حوالي 4940 مليون دولار[25]. مما يعني تزايد هروب الأموال بموافقة سلطة النقد حتى عام 2008 كان الاستثمار في الخارج، ولكن بعد 2008 ومع سياسة الإقراض المحلي، تغير الحال، ولهذا تدعي سلطة النقد بنجاح سياسة الاستثمار المحلي, وتبلغ ودائع الجمهور الفلسطيني بقطاع غزة في نهاية العام 2013 قرابة 3390.3 مليون دولار وبلغت في نهاية العام 2012 حوالي 3131.8 مليون دولار وهذا يعني ارتفاع في حجم الودائع في مقابل تراجع الإنتاج والانكماش في أغلبية الأنشطة الإنتاجية والتجارية الناجمة عن إغلاق الأنفاق في مايو 2013[26].

2. تأثير إغلاق الأنفاق على قطاع الإنشاءات في قطاع غزة

يعتبر قطاعات الإنشاءات من أكثر القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديداً بقطاع غزة، تأثراً بالحصار وإغلاق الأنفاق منذ مايو للعام 2013, حيث تشير التقارير الصادرة من جهات رسمية فلسطينية في قطاع غزة, أن إغلاق الأنفاق رافقه تراجع قطاع الإنشاءات بشكل كبير وإلى تباطؤ في الأنشطة الاقتصادية والتراجع كان في معظم القطاعات, حيث بلغ عدد العاملين في قطاع الإنشاءات قبل إغلاق الأنفاق وأثناء توفر المواد الإنشائية حوالي 30 ألف عامل بشكل مباشر و40 ألف عامل بشكل غير مباشر (في القطاعات الصناعية والخدماتية الأخرى المصاحبة للإنشاءات)، مما يعني ارتفاع في مستوي المعيشة وتحسن الأداء الاقتصادي حيث بلغت مساهمة الإنشاءات في العام 2013 قرابة 34% من الناتج القومي الإجمالي، وشكلت القوى العاملة في هذا القطاع 23% من إجمالي القوى العاملة, ومع إغلاق الأنفاق فقد 70-100 ألف شخص أعمالهم مما صاحبه ارتفاع في معدلات البطالة من 32%إلى 42%, وكذلك ساهم ذلك إلى تزايد العجز في الوحدات السكنية في قطاع غزة حيث بلغ العجز التراكمي منذ العام 2007 ولغاية يونيو

[24] أيهم أبو غوش أرباح البنوك العاملة في فلسطين منذ العام 1997 بلغت 1.023مليار دولار , جريدة حياة وسوق, السنة الرابعة, العدد 153, 18أيار 2014.

[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني , تقرير للنتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين العام للربع الثالث 2013, ص 1.

[26] سلطة النقد الفلسطينية, النشرة الإحصائية الربعية, الربع الرابع للعام 2013, العدد الثالث , ص 19.

2014 قرابة 40ألف وحدة, وعليه فإن حاجة قطاع غزة وخلال العشر سنوات القادمة إلى 10 آلاف وحدة كمتوسط سنوي, أما حاجة قطاع غزة السنوية من مواد البناء فهي كالتالي: (حديد 1200000-1500000 طن سنوياً), (اسمنت 1600000-2000000 طن سنوياً), (حصمة وبسكورس تقريبا 5000000 طن سنوياً).

وخلال سنوات الحصار فإن الكميات التي تدخل قطاع غزة عبر المعابر الإسرائيلية وبعد إغلاق الأنفاق فلا تتجاوز 10% من الاحتياجات السنوية لقطاع غزة, والنمو السنوي للوحدات السكنية فهي 5000 وحدة بدون الوحدات المدمرة في العدوان الأخير والبالغة 10 آلاف وحدة بشكل كامل. ومنذ العام 2007-2010 لم تدخل مواد إنشائية من الأنفاق، وبدأ الدخول وبشكل كبير منذ بداية العام 2011 ولغاية مايو 2013 وبكميات استطاعت تغطية السوق بالكامل, وبأسعار منخفضة نسبياً قياساً بأسعار المواد المستوردة رسميا من المعابر الإسرائيلية, حيث بلغ الفرق في أسعار الحديد المُهرب والمستورد رسمياً بحدود 3%, أما الاسمنت فيقل سعره عن المستورد بحدود 30%, أما الحصمة والبسكورس فتقل بحدود 12% أما الوحدة السكنية فيبلغ الفرق في تكلفة إنشاءها ما بين الرسمي والمستوردة حوالي 1 15-8%, أما الاحتياجات الفعلية وبعد إغلاق الأنفاق ووقف البروتوكول القطري عدا الذي يدخل عبر المعابر الإسرائيلية فهي كالتالي: (حديد 120000 طن، واسمنت 1600000 طن, وحصمة وبسكورس حوالي 4500000 طن) باستثناء ما يحتاجه القطاع من إعادة الأعمار نتيجة عدوان الجرف الصامد في يوليو 2014.

ولا تشكل المواد الإنشائية التي تدخل غزة عبر المعابر حاليا 10% من حاجة السوق مما ولد فجوة بين الطلب الفعلي لمواد البناء والعرض الموجود بحدود 95%, وفي دراسة لاتحاد المقاولين الفلسطينيين 2014 وقبيل العدوان الأخير فإن هناك مشاريع بقيمة 800 مليون دولار قد توقفت بسبب نقص مواد البناء, وعن الوضع الطبيعي الذي ساد قبل عام 2007، فأن غزة وحسب تقارير رسمية تحتاج لحوالي 400-500 شاحنة يومياً, وعن نسبة مواد البناء كنسبة من إجمالي السلع والبضائع المهربة من الأنفاق فقد بلغت في الفترة من نهاية العام 2011 ومايو 2013 حوالي 60-70%, ونجم عن تزايد التهريب عبر الأنفاق فقدان السلطة الفلسطينية لحدود 160-200 مليون دولار سنوياً بسبب بلوغ التهريب لحدود مليار دولار فقط في الفترة من نهاية 2011 ومايو 2013, وهذا يعني أن السلطة فقدت ما يقارب 10-12% من إجمالي إيراداتها الضريبية[27].

وحسب إحصاءات وزارة الاقتصاد الوطني فإن قطاع غزة بحاجة لحدود 91 ألف وحدة سكنية, إضافة ل 17 ألف وحدة سكنية أخرى تضررت من عدوان الجرف الصامد, وقدرت الوزارة أن الفرق بين أسعار المواد المهربة عبر الأنفاق والمستوردة بشكل رسمي من 30-40%, وأن مواد البناء

[27] مقابلة مع نبيل أبو معيلق, نقيب اتحاد المقاولين الفلسطينيين بتاريخ 2014-09-29.

تشكل 40-50% من حجم التهريب وأن غزة خلال السنوات الخمسة القادمة ستعاني من عجز في الوحدات سيصل إلى 70 ألف وحدة سكنية, وبسبب إغلاق الأنفاق دخل 30 ألف عامل في البطالة , وعن واردات المعابر الإسرائيلية شهريا من مواد البناء وقبل الإغلاق بلغت كالتالي 7000 طن اسمنت, و80000 طن حصمة، و1200 طن حديد, و4000 طن خشب[28].

أما الخسائر المباشرة لقطاع غزة تجاوزت أل 500 مليون دولار بسبب إغلاق الأنفاق وأبرز الخسائر مُني بها قطاع الإنشاءات الذي ساهم في الربع الثاني من العام 2013 بنحو 23% من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 135 مليون دولار[29].

ومع إغلاق الأنفاق وتدمير مئات المنشآت الاقتصادية في عدوان الجرف الصامد في يوليو 2014 فقد أدى ذلك لارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 55% مع استمرار حالة الركود وبدرجات مرتفعة نسبياً[30].

الجدول رقم (1): بعض الاحتياجات لقطاع الإنشاءات في قطاع غزة لعام 2014.

البيان	النسب والأرقام
عدد العاملين في قطاع الإنشاءات بالآلاف خلال الفترة 2008-2013	70- 100
العجز السنوي من الوحدات السكنية بالألف	5
حاجة غزة من الوحدات السكنية في الوقت الراهن بالآلاف	91+ 17 بعد عدوان الجرف الصامد
خسائر الحكومة الفلسطينية (الضفة الغربية) من سيادة ظاهرة الأنفاق سنويا بالمليون دولار.	160-200
خسائر إيرادات السلطة من الضرائب بقطاع غزة بسبب الأنفاق سنوياً%	10-12
الكميات التي تدخل الآن من المعابر الإسرائيلية بعد مايو 2013	تشكل 10% من حاجة السوق

[28] مقابلة مع أسامة نوفل, مدير بوزارة الاقتصاد الوطني بغزة, بتاريخ 29-09-2014.

[29] مقابلة مع ماهر الطباع, مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة, بتاريخ 29-09-2014.

[30] مريم الشوبكي, توقعات باستمرار انكماش الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة القادمة, وكالة فلسطين أون لاين, نُشر الخبر بتاريخ 19-09-2014, http://felesteen.ps

عدد الشاحنات التي يحتاجها قطاع غزة يومياً بالشاحنة	500-400
حاجة غزة من الأسمنت سنويا بالطن	2000000-1600000
حاجة غزة من الحديد سنويا بالطن	1500000-1200000
حاجة غزة من الحصمة والبسكورس سنويا بالطن	5000000
الفرق بين أسعار الوحدة السكنية في حالة السلع المهربة والمستوردة رسميا	تتراوح بين 15-18%
فجوة الطلب والعرض في قطاع الإنشاءات	تبلغ 95%
حجم الخسائر الاقتصادية لإغلاق الأنفاق بقطاع غزة	500 مليون دولار
أهم السلع المهُربة من الأنفاق	مواد التنظيف, المواد الغذائية, المولدات الكهربائية, السجائر, اسطوانات الغاز, أدوات السباكة, الدرجات الهوائية, الأدوية البيطرية, الأحذية والملابس, مواد البناء من أسمنت وحصمة وحديد, الوقود, بعض الحيوانات كالعجول, قطع غيار للسيارات, الفاكهة.

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على البيانات الواردة في الصفحتين أعلاه بناءاً على عدة مقابلات.

3. التجارة غير الشرعية عبر أنفاق التهريب بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية

1) ظاهرة الأنفاق: النشأة والهدف

تمثل المدن الحدودية تاريخياً الملاذ لكل من يلجأ إليها من الخارجين عن القانون أو المهربين، كما هي أيضاً ملاذ وجسر للمناضلين من أجل الحرية. وبالتالي فإن الحديث عن التهريب والأنفاق في مدينة رفح جنوب غزة هو حديث عن ظاهرة تاريخية في المرحلة الممتدة من 1967-1949، ثم بعد احتلال قطاع غزة والضفة الغربية حتى قيام السلطة 1994 وحتى الآن, وبعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي عام 1982 من سيناء شكلت عملية الانسحاب المحطة التاريخية في تفعيل التهريب وبداية ظهور ظاهرة الأنفاق السرية لأغراض تهريب الممنوعات عموماً، بالإضافة لما تحتاجه المقاومة.

أول نفق اكتشف من قبل الاحتلال كان عام 1983, أي بعد أقل من عام من تطبيق اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1982، أو ما يسمى عند أهالي القطاع بعملية الفصل. مع ذلك فإن الأنفاق في تلك الفترة كانت محدودة جداً وكانت سلطات الاحتلال تحاول السيطرة عليها ومنعها وهدم ما تكتشفه منها، خوفاً من دخول السلاح لفصائل المقاومة المسلحة وخصوصاً مع بداية الانتفاضة الأولى عام 1987.

واتسم عمل الأنفاق قبل عام 2000 في عمليات تهريب المخدرات والذهب، أي الممنوعات التي تدر أرباحاً هائلة، ونادراً ما كان يهرب السلاح للمقاومة, ومع بداية انتفاضة الأقصى في الربع الرابع من العام 2000، بدأت الأنفاق تأخذ منحى آخر وهو تهريب السلاح لفصائل المقاومة[31]، وازداد عددها وتوسع نشاطها، وعملت سلطات الاحتلال مع بداية الانتفاضة على تفجير أي نفق يتم اكتشافه مما أدى إلى استشهاد واعتقال العشرات ممن كانوا يعملون بالأنفاق، ولكن لم يمنع ذلك من مواصلة العمل بها، بل استمرت وتواصلت دون توقف، كما عملت فصائل المقاومة على حفر العديد من الأنفاق ليس بهدف التهريب، مما أدى إلى ردود فعل إسرائيلية تمثلت بهدم مئات المنازل الحدودية في مدينة رفح، أو تفجيرها بالآليات الإسرائيلية المتمركزة على الشريط الحدودي.

ومع إخلاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في سبتمبر 2005، تزايدت الإغلاقات والحصار لقطاع غزة، ليصبح هذا الحصار مبرمجاً ومشدداً بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، ليشتد الحصار العدواني الذي طال كل مرافق الحياة بما في ذلك منع استيراد السلع والمواد

[31] غازي الصوراني، أنفاق رفح وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, الحوار المتمدن, العدد, 2495, 14-02-2008, ص1.

الخام، حيث تم حصر الاستيراد في قائمة سلع أساسية لا تتجاوز العشرات من المواد الغذائية والطبية إضافة إلى الوقود في بعض الأحيان.

لذلك لم يكن مستغرباً أن تتجدد وتتسع عملية بناء الأنفاق بدون أي تنظيم أو إشراف كشكل من أشكال التحدي للحصار، وتعزيز صمود المواطنين والتخفيف عن السكان المحاصرين في قطاع غزة الذي تجاوز عددهم المليون ونصف، وأصبحت الأنفاق شريان الحياة الرئيسي لقطاع غزة المحاصر منذ حوالي الثلاث سنوات وتعتبر المفتاح الذي يبقي حماس في السلطة، وتعمل الواردات تحت الأرض والذي تتراوح ما بين الغذاء والملابس والوقود على منع انهيار اقتصاد غزة، فقد أصبحت ظاهرة الأنفاق المصدر الرئيسي للسلع في غزة ومع كل وقت يتواصل فيه الحصار، تزداد أهمية الأنفاق أيضاً، رغم أثارها الكارثية على أي شكل من أشكال الاقتصاد الإنتاجي أو التنمية المستدامة.

إن عملية التهريب عبر أنفاق رفح، هي عملية تختلط فيها الدوافع والأسباب، فالبعض من أعضاء التشريعي من قيادة حماس اعتبر أن الأنفاق مهمة للتخفيف من الحصار، وأن الأنفاق تقدم خدمة لشعبنا وتمثل دعماً وصموداً له بديلاً لكسر الحصار[32]. وتختلط الدوافع والأسباب لدى العاملين بصورة مملوءة بالتناقض والمفارقات، بدءاً من أسباب البطالة والفقر والحاجة، وصولاً إلى جشع التجار والعصابات عبر تهريب كل أنواع السموم والمخدرات، مروراً بما بينهما من متنفذين وكبار، التجار الذين يتحكمون بالسوق والأسعار ويحتكرون السلع، بأسعار عالية، لا هم لهم سوى تحقيق الحد الأعلى من الأرباح، دون الأخذ بالاعتبارات الإنسانية أو الوطنية[33].

2) ظاهرة الأنفاق جغرافياً وعددياً

يبلغ طول الشريط الحدودي من البحر غرباً حتى حدود عام 1967 شرقاً تقريباً 13 كيلو متر، لكن المسافة التي تمتد بها الأنفاق تقارب 8 كيلو متر وتمتد من تل زعرب غرباً حتى نهاية منطقة الجرادات شرقاً أي شرق معبر رفح، وهذه المسافة تربتها طينية وهي التي تصلح لحفر الأنفاق. وهي مساحة حدودية معروفة بكل تفاصيلها الطبوغرافية للمهربين من العشائر والعائلات التي تجمعهم العلاقات التاريخية والمصالح وصلات الدم والقربى عبر تواجدهم على جانبي الحدود وعزز تواصل وسيطرة هذه العائلات في الجانبين المصري والفلسطيني ارتباطاً بمصالحهم، مما وفر المقومات المطلوبة لعمليات التهريب عبر التعاون مع عدد من المتنفذين من رجال العصابات

---

[32] حوار مع النائب في المجلس التشريعي إسماعيل رضوان, ورشة بعنوان الأنفاق : مصلحة وطنية لكسر الحصار أم وسيلة لازدياد أثرياء الحرب, البيادر السياسي ,www.al-bayader.com

[33] غازي الصوراني، أنفاق رفح وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, مصدر سبق ذكره, ص2.

أو التنسيق مع بعض عناصر الأمن الفلسطيني دون إغفال سيطرة حركة حماس على عدد من الأنفاق إلى جانب ترخيص الأنفاق الأخرى. دون أي رقابة على السلع من حيث صلاحيتها أو أسعارها.

وقد تزايد عدد الأنفاق من 20 نفق في منتصف 2007 إلى أن وصل حسب بعض التقديرات إلى 500 نفق متعدد الأشكال والأغراض حتى نوفمبر 2008[34]. ويقدر البعض أن العدد وصل الى 800 نفق تقريباً سواء الجاهزة وتعمل أو التي قيد الإنشاء[35]. وفي حين أعلن وزير الاقتصاد بحكومة غزة أن عدد الأنفاق يصل إلى 1400 نفقاً[36], وفي المقابل فقد أعلن قائد قوات حرس الحدود المصري أن القوات المصرية المسلحة قد دمرت ولغاية 24 إبريل للعام 2014 قرابة 1532 نفقا[37].

ويتراوح طول الأنفاق من 200-1000 متر ويصل أحيانا الى 1500 متر ويتراوح عرضها من نصف متر الى مترين، بينما يصل ارتفاعها الى متر ونصف، وهي تحفر على عمق يتراوح من 8-15 متر تحت سطح الأرض ويصل أحياناً الى 30 متر تحت الأرض، لكن تجد بعض الأنفاق نظام طوابق أي تجد نفق على عمق 8 متر، وتحته نفق على عمق 15 متر، وثالث على عمق 20 متر، أما بالنسبة لتكلفة حفر النفق فإنها تتراوح ما بين 70-100 ألف دولار حسب طول النفق (تكلفة المتر الواحد 100 دولار)[38].

يوجد بالنفق أكثر من شريك وتدار عبر الأسهم، حيث يحدد سعر السهم وعدد الشركاء ونظام توزيع الأرباح على المساهمين، ومع اشتداد الحصار أصبح يهرب عبر الأنفاق المواد والسلع بأنواعها المختلفة بما فيها الأجهزة الكهربائية وخاصة التي تدر الأرباح، لكن المحروقات بأنواعها المختلفة تدخل عبر الأنفاق باستثناء الغاز حيث فشلت عدة محاولات لإدخاله وهي الوحيدة من السلع الإستراتيجية التي تباع بنحو نصف سعرها مقارنة بما يأتي من إسرائيل ويضاف إليها التبغ (أي أن سعر أنبوبة الغاز لو هربت من الأنفاق فإنها ستباع بأقل من سعرها الرسمي المستورد من المعابر الإسرائيلية). أما باقي السلع فتباع بأسعار مرتفعة، ولا يجري تصدير أي مادة أو سلعة من غزة الى مصر والخارج مثل (الورود- الخضراوات وغيرها من السلع) بمعنى إن اقتصاد غزة

---

[34] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار, 25-11-2008.

[35] زياد جرغون, ظاهرة الأنفاق هل أصبحت أمراً واقعاً : معلومات حول الأنفاق, الحوار المتمدن, العدد 2497, 16-02-2008,ص2.

[36] حوار مع وزير الاقتصاد بحكومة غزة علاء الرفاتي, وكالة الوطن, 17-12-2013, http://www.elwatannews.com/news/details/373948

[37] مؤتمر صحفي لقائد قوات حرس الحدود المصري, سكاي نيوز عربية, 24-04-2014, www.skynewsarabia.com

[38] المصدر السابق, ص2.

استهلاكي 100%، والنقد يسير باتجاه واحد فقط لسد فاتورة الواردات، أي أن الأنفاق تقوم بتهريب السلع من الجانب المصري وتصدير النقد من الجانب الفلسطيني. ويقدر البعض بأن الاستيراد الشهري عبر الأنفاق يتراوح ما بين 35-40 مليون دولار مع العلم بأنه لا يتم تصدير أي سلع إنتاجية للخارج ويقدر حجم الاستيراد السنوي بـ 650 مليون دولار سنوياً، وتقدر الأرباح التي يجنيها أصحاب الأنفاق والعاملين من 200-300 مليون دولار في حالة احتساب نسبة ربح من 30-50% تقريباً وتصل بعض الأحيان نسبة الأرباح إلى 100% وبالتالي تحقق ضعف الأرباح السنوية[39]. وهناك من قدر حجم التهريب سنويا بحوالي 800-1000 مليون دولار[40]. وفي مقابل ذلك من الجشع للتجار والموزعين ومالكي الأنفاق تزداد معاناة المواطن الغزي عامة والفقراء خاصة.

ومع بداية شهر سبتمبر 2008 عملت بلدية رفح بجباية رسوم من أصحاب الأنفاق تحت مسمى نشاط تجاري عبر الحدود أو حسب تسمية البعض وزارة المعابر الأرضية ويدفع صاحب كل نفق مبلغ عشرة ألاف شيكل أي ما يعادل 2600 دولار رسوم ترخيص، ومن لم يدفع يمنع من استكمال حفر نفقه، أو يغلق إن كان يعمل، وتقوم شركة الكهرباء بفرض رسوم اشتراك كهرباء لكل نفق، الآن كل نفق بحاجة الى خط كهرباء، ورسوم اشتراك الكهرباء تبدأ من 1000 شيكل ويصل الى 3000 شيكل أحياناً أي حوالي 800 دولار.

3) العمالة بالأنفاق وخطورتها

أصحاب الأنفاق هم من صغار السن ما بين 25 سنة إلى 40 سنة، ودافعهم جني الأرباح بأقصى سرعة ممكنة، وهم جمهور حماس أو المحسوبين عليها، أو أشخاص عاديين ومن بعض التنظيمات الأخرى، او من التجار ورؤوس الأموال، ويبلغ عدد العمال العاملين بالأنفاق أكثر من 12 ألف عامل، ويستثنى من ذلك من يعمل بالتجارة أو النقل والتوزيع ليصل العدد إلى حوالي 15 ألف، اغلبهم من مدينة رفح والجزء الباقي من مدن ومخيمات غزة، لكن الجزء الأكبر من محافظتي رفح وخان يونس، وتوجد نسبة من هؤلاء العمال من الأطفال صغار السن[41].

---

[39] غازي الصوراني, ورشة عمل حول أنفاق غزة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , الحوار المتمدن, العدد 2495, 14-12-2008, ص3.

[40] مازن العجلة, إغلاق الأنفاق : خطوة في المسار الصحيح , الحوار المتمدن, العدد 4243, 12-10-2013, http://www.ahewar.org

[41] عبلة أبو علبة, اقتصاد الأنفاق في غزة, 20-12-2008.

إن ارتفاع عدد العاملين بالأنفاق من أبناء محافظة رفح أدى الى انخفاض نسبة البطالة في رفح إلى أقل من 20% بعد إن كانت حوالي 50% من أصل القوى العاملة في رفح البالغة حوالي 18 ألف عامل، ويعود الانخفاض إلى حالة "الانتعاش" الاقتصادي الوهمي الذي تعيشه مدينة رفح في ظل ازدهار ظاهرة تجارة الأنفاق، حيث أصبحت مدينة رفح "سوق حرة" لأبناء محافظات غزة، ودب النشاط الاقتصادي في المحلات التجارية والمطاعم والخدمات وحركة النقل والمواصلات[42].

وبالرغم من أن الأنفاق سبيل للتخفيف من معاناة المواطن الغزي في إدخال جزء لا يستهان به من احتياجاته، التي منعها الاحتلال الإسرائيلي، لكن هذه الأنفاق أصبحت تسميتها لدى بعض الغزيين بأنفاق الموت حيث تبتلع كل شهر عدد من الشبان حافري الأنفاق، أو العاملين بها، الذين يبحثون عن لقمة العيش حتى لو كانت كلفتها أعز شيء في الدنيا وهي الحياة.

باتت أنفاق رفح ممرات الموت اليومي لأبناء شعبنا، غزة المنكوبة بالعدوان والاحتلال، غزة المنكوبة بالانشقاق والانقلاب، غزة التي تموت كل يوم مئة مرة ولا تنام. فالشبان العاملون تحت الأرض تتعرض حياتهم للعديد من المخاطر بدءاً بالانهيارات المتتالية، مروراً بتسرب الوقود والمواد السامة والصعقات الكهربائية وحوادث السقوط وليس انتهاء بالغارات الإسرائيلية التي عادة ما تشن بشكل مفاجئ وتحصد العديد من الأرواح، حيث حصدت الأنفاق 141 قتيل و 353 مصاب منذ 2006-2009[43]. وفي آخر إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان للعام 2013 فقد ارتفع عدد القتلى إلى 232 قتيل وإصابة 597 آخرين[44]، غالبيتهم من الشباب والأطفال قضوا جميعاً إما بالحفر، أو بالإنفجارات والحريق. والفاجعة تتكرر كل يوم يظللها الاستهتار التام بحياة المواطنين وسلامتهم بل واستغلال معاناتهم من قبل أمراء الأنفاق والباحثين عن جني مزيد من الأرباح دون توفير أي شكل من أشكال السلامة حتى لا يستمر النزف المؤلم. وبعد تزايد حوادث الموت بالأنفاق قامت وزارة الداخلية بالحكومة المقالة، باستدعاء مالكي الأنفاق وطلبت منهم دفع الدية الشرعية لعائلة كل عامل يقتل بالأنفاق ويصل التعويض عن الوفاة الى 20 ألف دينار أدرني[45].

وعلى الرغم من المخاطر يجرى العمل بسبب الحاجة والنسبة العالية من البطالة، حيث نجد الإقبال على العمل بالأنفاق يتزايد. وكثير منهم من يقول انه يشعر خلال تواجده داخل النفق كأنه في قبر ويتوقع أن يأتيه الموت في أي لحظة، كما أن ضيق النفق وقلة التهوية فيه يزيد من المخاطر التي

---

[42] غازي الصوراني , ورشة عمل حول أنفاق غزة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, مصدر سبق ذكره, ص 2.

[43] الكوفية برس, موقع إلكتروني,23-02-2009.

[44] مركز الميزان لحقوق الإنسان, ظاهرة الأنفاق : أرقام مخيفة, شبكة القدس للحوار, 28-02-2013, www.elqudos.com

[45] تجارة التهريب عبر الأنفاق بين مصر وغزة, وكالة القدس ,www.alquds.com

يتعرض لها العاملون، لكن في النهاية يؤكدون إنهم مضطرون للعمل في الأنفاق للتمكن من توفير متطلبات أسرهم التي تعيش ظروفاً صعبة[46]. أما أجورهم فمنهم من يتقاضى 30 شيكلاً ومنهم 200 شيكل حسب المنطقة التي يعمل بها وخطورتها، فبعضهم يتعرض للموت ثم يعود مرة أخرى للعمل والسبب عدم وجود فرص عمل. ولكن في ظل تزايد حالات الموت يجب الدعوة الى ترشيد العمل في الأنفاق وتنظيمه على قاعدة الحفاظ على أرواح أبناء الناس، فالأنفاق أدت الى ظهور أغنياء جدد على حساب معاناة أبناء شعبنا وعذاباتهم، وهذه الفئة من المواطنين اغتنت على حساب أرواح المواطنين وكرامتهم[47]. ويصف البعض الموت بالأنفاق قائلاً: (مئات الأنفاق المنتشرة على الحدود، مئات الشبان ينتظرون الانخراط في اللعبة... اكتب وصيتك الأخيرة، فأنت تواجه المجهول، لكنها الأرض التي احببت، شمر عن سواعدك، وكن رجلاً، أنت الآن على عمق 20 متر في ارض غزة، توكل على الله وأنجز ورديتك... 12 ساعة في الجحيم، لكن تذكر أن هناك أفواهاً جائعة تنتظرك. هنا الموت رحيم وسريع... لا ألم.. ولا فسفور أبيض... ولا جندي إسرائيلي يستخدمك كدرع بشري، هنا لا سجن ولا سجان، هنا الله والنفق والظلمة والتنفس البطيء وقلبك الصغير)[48].

4) سلع الأنفاق وأسعارها

عند الحديث عن الأنفاق لا يمكن تجاوز الحديث عن الأنفاق باعتبارها وسيلة لإمداد المقاومة بالسلاح في مرحلة سابقة ولاحقة، وباعتبارها منفذاً وحيداً لتزويد سكان القطاع بالسلع الضرورية التي يحتاجونها في وضع الحصار الراهن (التي تقدر بأكثر من 9000 سلعة منعت إسرائيل توريدها)[49].

---

[46] محمد الجمل, الوجه الأخر لأنفاق رفح, مخاطر تهدد بنية المجتمع وتعيق التطور الاقتصادي 25-01-2010, صحيفة الأيام.

[47] وسام فتحي, أنفاق الموت وحوادث القتل اليومي, مسؤولية من, الاتجاه الديمقراطي , 2-8-2009, ص2.

[48] عطا مناع, مذكرات فاسد- الأنفاق- الورقة الثانية , الثلاثاء, 1-12-2009.

[49] غازي الصوراني, ورشة عمل حول أنفاق غزة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, مصدر سبق ذكره, ص 2.

فبضائع الأنفاق، تغزو اليوم السوق المحلي الفلسطيني، فهي تشمل كافة أنواع الطعام، الملبس، أثاث المنزل، بضاعة أضطر المواطن الغزي التعامل معها رغم قلة جودتها وارتفاع أسعارها، ويشتكي البعض من بضاعة الأنفاق التي لا يجدون فيها منتجاً بديلاً لا يرتقي الى درجة القبول لدى المستهلكين، ولا تقنعهم أسعارها.

أما أهم سلع الأنفاق فهي، مواد التنظيف، مواد غذائية، مولدات كهربائية، دراجات هوائية، قطع غيار للسيارات، أدوات سباكة، أحذية، ملابس أطفال، اسمنت، أدوية بيطرية، سجائر، اسطوانات الغاز، العجول، وبعض الحيوانات، كما أصبحت الأنفاق مصدر رئيسي لإدخال الوقود الى قطاع غزة، في ظل الحصار. حيث يوجد حوالي 12 نفق تستخدم لإدخال الوقود بمتوسط 20 ألف لتر لكل نفق يومياً. وهناك أنفاق لإدخال الاسمنت حيث تم إدخال هذا النوع من البضائع من خلال 6 أنفاق بمعدل 30-35 طن اسمنت يومياً، إضافة لذلك فقد استخدمت الأنفاق لإدخال بعض الأشخاص الذين لم يتمكنوا من دخول الأراضي الفلسطينية نتيجة لإغلاق المعابر وخاصة معبر رفح[50].

ويقوم تجار الأنفاق بالاستيراد حسب طلب السوق المحلي أي أن السوق هو الذي يحدد احتياجاته كما ان هذه السلع تعتبر الأغلبية منها سلع عادية أو مكملة أو كمالية وفي الغالب لا تكون سلع أساسية. وتدخل المواد والسلع بكافة أنواعها لكنها تعتبر أسوأ البضائع ومرتفعة الأثمان، وما يصل يرتبط بحجم الإرباح التي تحققها، حيث ان بعض السلع التي تدخل غزة سعرها أضعاف مضاعفة مقارنة مع سعرها بغزة قبل الحصار، باستثناء السجائر والمحروقات (السولار- البنزين- الكاز) التي تدخل عبر تمديدات أرضية وسعرها أقل مما يصل من إسرائيل بأكثر من النصف، وجرت محاولات من قبل أصحاب الأنفاق لإدخال غاز الطهي عبر تمديدات وأجهزة ضخ متطورة لكنها لم تنجح حتى الآن.

وتتسم بعض البضائع بعدم الجودة، وعدم الرقابة على الأسعار، حيث أن الأسعار تتضاعف دون أي رقابة خاصة على السلع الضرورية، حيث ارتفعت أسعار العدس والبقوليات والزيوت والفواكه والمعلبات والملابس والأحذية والشمع ووسائل التدفئة، بصورة غير مسبوقة بسبب استغلال التجار، بنسب تصل الى 200%-400% من سعر السلعة بسبب الاحتكار والسوق السوداء[51].

ولم يتوقف عمل الأنفاق على تهريب البضائع والوقود فقط بل امتد الى تهريب الحيوانات. وتتنوع الحيوانات المهربة حيث تشمل الأبقار والماعز وصولاً الى القرود والتماسيح والطيور، لحديقة حيوان

---

[50] وليد أبو عمرة, تجارة الأنفاق وأثارها على الاقتصاد الفلسطيني, بحث تخرج بكالوريوس , جامعة الأزهر, 2009, ص26.

[51] غازي الصوراني, ورشة عمل حول أنفاق غزة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, الحوار المتمدن, العدد 2465, 14-12-2009, ص4.

غزة، فعلى سبيل المثال قام مجموعة من الشباب بتهريب أسد تم تخديره، وبعد أن دخل النفق، وقبيل وصوله الى الجانب الفلسطيني ذهب أثر المخدر، وكاد الأسد أن يفتك بالشباب لولا إطلاق النار عليه للنجاة[52].

وأخيرا يعزى التجار ارتفاع الأسعار الى جشع المهربين المصريين والمتعاملين مع الإنفاق، حيث يقول البعض أن التجار المصريين يستغلوا الوضع قائلين، معكم المال ومعنا البضاعة، واشتروا بسعرنا، والمضطر يركب الصعب. ويقول آخر أن السبب في غلاء الأسعار هو الصعوبات في الوصول الى الأنفاق، ونقل البضائع، وقد تصادر البضائع في الغالب وبالتالي يحاول التاجر تعويض الخسارة في المرة التالية.

في سوق النجمة وسط رفح تجد الأجهزة الكهربائية والخلاطات وسائر الأدوات الكهربائية وصولاً للفواكه، وقد تمكن سكان غزة من شراء سيارات تم تهريب كل قطع غيارها عبر الأنفاق، وقد تم إدخال سيارات كاملة عبر أنفاق صممت خصيصاً قبل أن تقوم إسرائيل بقصفها، وقد أدى اليأس من رفع إسرائيل حصارها عن القطاع الى ازدهار تجارة الأنفاق لتصبح نشاطاً مدراً للمال. إذ تحولت مدينة رفح الحدودية الى مركز تجاري مزدهر، وكانت سبباً في غناء العديد من السكان وتجسيداً لما تمثله الأنفاق من مصدر دخل لمالكيها، قال أحد مالكي الأنفاق: لو رفع الحصار اليوم عن غزة لانتهى بي الأمر في المستشفى[53].

ان الواقع الصعب فتح شهية العديد من المنتفعين لملئ جيوبهم على حساب أرواح المواطنين وكرامتهم الإنسانية، فازدهرت التجارة عبر أساليب متعددة تحت حجج كسر الحصار حسبما يراه البعض لكنه بالأساس شكل وسيلة للاحتكار والسيطرة وتكريس الهيمنة، وقد جاءت تجارة الأنفاق في غزة لتمثل الظاهرة الأبرز في هذا المجال حيث أغرقت الأسواق بكافة أنواع السلع منها ما هو صالح للاستخدام ومنها ما هو فاقد الصلاحية، ناهيك عن استخدام هذه الأنفاق لتهريب المخدرات وحبوب الترامال والمنشطات الجنسية وغيرها[54].

4. تجارة الأنفاق: الموت والحياة والحصادُ الُمر

أثارت ظاهرة الأنفاق ومنذ حفرها في العام 2007 جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين الذين دعوا منذ سنوات لإغلاقها أو المراقبة عليها وان تعمل ضمن استراتيجيات معينة تخدم المصلحة الاقتصادية

[52] عبد الرحيم العقيلي, أنفاق رفح بين ضرورة الحياة وأكاذيب إسرائيل, ص3, www.islamtoday.net

[53] عامر تمام, الأنفاق : السبيل الوحيد لإنعاش قطاع غزة, الوسط ,ص2.

[54] وليد العوض, الفاجعة في أنفاق رفح, 28-07-2009, www.ppp.ps

وتكون سنداً لأهل غزة الذين يعانون من الفقر والبطالة وتراجع مستويات المعيشة , وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقها الاقتصاديين على ظاهرة الأنفاق واعتبارها ضمن الاقتصاد الخفي والوهمي إلا أن الحكومة بغزة دافعت عنها في ظل تفاقم مشكلة الانقسام السياسي واعتبارها حلاً للحصار ووسيلة لتوفير السلع الأساسية والضرورية إضافة لكونها إيرادات مهمة لحكومة غزة.

1) إيجابيات الأنفاق: الحل الجزئي للمشكلة الإنسانية.

على الرغم من أن اقتصاد الأنفاق يمثل الاقتصاد غير المنتج والمشوه إلا أنه ساهم في تخفيف جزئي للمشكلة الإنسانية التي يعانيها قطاع غزة وخصوصا فيما يتعلق بتوفير السلع الأساسية والضرورية وبأسعار منخفضة نسبياُ رغم تدني جودتها وأسعارها المضاعفة عن جمهورية مصر العربية, ويمكن إيجاز أهم ايجابيات الأنفاق بالنقاط التالية:

- تعتبر الأنفاق مصدراً لمد المقاومة بالسلاح، وأيضا تطوير نوعية السلاح وكميته وتساعد في الحد والتخفيف من الحصار الظالم والجائر وان كان هذا محدود للغاية.
- عملت على توفير بعض السلع كالمحروقات بسعر اقل من النصف مما يصل من إسرائيل، إضافة الى توفير السلع غير المتوفرة حسب الطلب.
- أصبحت تمثل دخل للعاملين فيها، حيث وصل عدد العاملين بين صاحب نفق وعامل، موزع الى 15 ألف عامل رغم المخاطر. مما خفض نسبة البطالة وخاصة في مدينة رفح، علماً بأن العمل في الأنفاق لا يمكن توصيفه بالمنتج.
- تمثل الأنفاق مخرجاً مؤقتاً لتأمين بعض من السلع والبضائع لقطاع غزة منها ما هو ضروري وآخر غير ضروري.
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في فترة الأنفاق وخصوصا عامي 2010-2013 وإن كان هذا النمو غير حقيقي ناجم عن نمو قطاع الإنشاءات بسبب توفر الاسمنت ومواد البناء وبأسعار منخفضة قياساً بأسعارها ما قبل العام 2007.
- تزايد الترابط العضوي القوي بين قطاع الإنشاءات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

2) سلبيات الأنفاق: صعود المرض الهولندي وبروز الأمراء الجدد

ما زال الاقتصاد الفلسطيني والغزي تحديداً يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية متفاقمة وخلال العشرون عاماً الماضية عاني من استدامة للمرض الهولندي وبشكل مغاير لموطنه الأصلي بطابع غزي غريب , مملوء بالتشوهات في بنيانه وهياكله الإنتاجية؛ وعلمياً المرض الهولندي Dutch

Disease هو أسم لحالة الكسل والتراخي الوظيفي الذي أصاب الشعب الهولندي في الفترة 1900–1950م بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال, حيث زاد الإنفاق الاستهلاكي الترفي, وعند نضوب الآبار زادت معدلات البطالة والفقر, ويضيف الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل جوزيف ستغليز "بعد اكتشاف هذه الموارد الطبيعية السخية اكتشف الهولنديون أنهم يواجهون معدلات متزايدة من البطالة", وزاد تفاقم المشكلة في هولندا عندما ارتفعت أسعار صرف العملة المحلية فارتفعت على أثرها الأسعار المحلية مما أدى إلى عجز السوق المحلي على تلبية احتياجات السوق المحلي وعجزها عن المنافسة في الأسواق الخارجية, وهنا تصبح الواردات أقل سعراً من السلع المحلية مما يعني زيادة الواردات والتي يقابلها تراجع في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية ونشأ مجتمع "اللا تصنيع ", وتاريخياً عانت أسبانيا في القرن السابع عشر عند اكتشافها وسيطرتها على ثروات كبيرة في مستعمراتها في أمريكا اللاتينية.

أما فلسطينياً، فلا ثروات ولا موارد طبيعية، وبالتالي فهي تختلف عن تلك الحالات وتأخذ شكلاً أخر, أما في حالة الحصول على دولة مستقلة وتمتلك السيادة وتم اكتشاف موارد طبيعية كحقول غاز غزة ممكن يحدث مرض هولندي يتسم بزيادة الإنفاق الترفي كسمة رئيسية من سمات مجتمع غزة الاستهلاكي بامتياز ومع تراجع مثل هذه الطفرة تتوقف الأنشطة الاقتصادية لتحل محلها حالات مرتفعة للبطالة والفقر؛ وغالباً تسعى الدول للتخلص من هذا المرض عبر سياسات اقتصادية معينة قائمة على التصنيع واستغلال تلك الثروات في مشاريع منتجة تمنع نشوء تلك الظاهرة, والمرض الهولندي (ثراء فردي مقابل فقر مجتمعي) انتشر في فترة الثمانيات ولغاية العام 2002 حيث استطاعت إسرائيل عبر سياساتها تكريس هذه الظاهرة من خلال الذروة والإنعاش الاقتصادي الوهمي والمتمثل بارتفاع الدخول والتي سرعان ما ذابت وتراجعت مع بدء الانتفاضة الثانية لترتفع معدلات البطالة والفقر في أوساط الفلسطينيين بغزة مع وجود فئة تطفلت خلال تلك الفترة كالمستوردين وكبار التجار والوكلاء.

وخلال الفترة 2009–2013 ظهر هذا المرض في غزة بسبب سيادة ظاهرة الأنفاق وموجات الاحتكار والاستغلال، حيث استطاع مالكي وتجار الأنفاق تكريس هذا المرض عبر تحكمهم بالأسعار والسيطرة على جل الاحتياجات الأساسية لأهالي القطاع، رافقه تراكم للثروات وتوظيفها في مشاريع غير منتجة كالعقارات والمولات الاستهلاكية والسياحة وغيرها، مما ضخم الثروات مقابل ارتفاع للأسعار وللبطالة والفقر لتصل إلى معدلات قياسية كوصول البطالة لحدود 50% والفقر الشديد لحدود 22% مع تراجع في المؤشرات الاجتماعية كارتفاع العنوسة والطلاق وسوء التغذية. ولكن ومع إغلاق الأنفاق "**وهي شر لا بد منه**" فرغم أهميتها وعلاجها لمشكلة إنسانية كتوفير السلع

الأساسية وبأسعار منخفضة إلا إنها عززت نقاط ضعف جديدة بالاقتصاد الفلسطيني وعززت قيم الاقتصاد الطفيلي اللا منتج.

وكون فلسطين لا تمتلك موارد وثروات كافية فيمكن علاج تلك الظاهرة بوسائل معينة، منها إعطاء دوراً أكبر للقطاع العام، وإعادة النظر ببعض السياسات الاقتصادية القائمة وإعداد موازنات عامة متوازنة ومنتجة واستغلال الموارد المتاحة ورغم قلتها إلا أن استغلالها بكفاءة يقلل من معدلات البطالة والفقر مع بقاءها مرتفعة ولكن بحدود أقل من المعدلات السائدة حالياً, كذلك أن يكون البعد التنموي هو أساس أي قرار اقتصادي يُتخذ ولا تتم التنمية بدون شعور المواطن الفلسطيني بتغير ملموس في شتى مجالات الحياة , وذلك يتم من خلال إنشاء صندوق قومي للإنقاذ برأس مالي محلي عبر استقطاب رؤوس الأموال المحلية والموظفة بالبنوك واستثمارها في القطاعات الأكثر إنتاجا كالزراعة والصناعة وتنمية المحررات والمناطق غير المستغلة والاهتمام برفع مستوى الصحة والتعليم والبحث العلمي, والاستفادة من الطاقات المهدرة عبر توفير التمويل اللازم للخروج من مجتمع الاستهلاك (اللا–إنتاج). وعليه فإن استمرار حالة التشوه في الاقتصاد الغزي عام بعد عام سيؤرق المشكلة ويستعصى حلها في الأمد القصر والمتوسط, ويعزز لمرحلة من الانهيار الاقتصادي الذي يعتبر مستوى متقدم لحالات الركود والكساد الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الكلية في قطاع غزة تنذر بذلك ما لم تضع الحكومة لخطط سليمة ورشيدة وسوية وعادلة[55].

تكمن خطورة الأنفاق في وقوعها ضمن الاقتصاد الطفيلي غير المنتج والقائم على قيم اللصوصية والثراء غير المشروع وأهم مظاهرها التهريب، وهذه هي التي تربي عادات وتقاليد الاعتماد على الغير, إضافة لظهور طبقة من الأثرياء الجدد طفيلية وهذا يعكس عدم العدالة في توزيع الدخل في قطاع غزة واتساع الفجوة الاجتماعية ويزيد من عمليات الاحتكار والاستغلال, وألقت ظاهرة الأمراء الجدد ظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، والتي تمثلت في ظهور المشاريع السياحية رغم انعدام السياحة, وإقامة العشرات من المجمعات الاستهلاكية والمولات التجارية وحدوث أزمة السيولة واحتكار العملة من قبل الصرافين وارتفاع في أسعار الأراضي والعقارات[56]، ويمكن إبراز أهم سلبيات الأنفاق من خلال النقاط التالية:

- حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكي فقط حيث لا يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق.
- أدت لتراجع حصيلة السلطة الفلسطينية من الإيرادات الضريبية (المقاصة) لصالح عشرات المهربين والتجار, كذلك التضارب في السياسة الضريبية بين غزة والضفة.

---

[55] حسن الرضيع, مؤتمر إعادة إعمار غزة وإمكانية صعود المرض الهولندي بقطاع غزة, جريدة الاقتصادية بغزة, 10–13–2014, http://www.eqtesadia.ps/studies/opinions/30098.html

[56] ندوة بعنوان ستمائة مليونير جديد في غزة ببركة الحاكم التاجر, www.alhayat–j.com

- إن تعزيز التهريب عبر الأنفاق وزيادة أعدادها وتنوعها طولاً وعرضاً قد صاحبه تشجيع من المسئولين بغزة والمطالبة بفتح منطقة تجارية حرة والتوجه جنوباً نحو مصر في ظل استمرار الانقسام السياسي والذي يتماشى مع سياسة إسرائيل للتخلص من مسئولياتها تجاه غزة وفصلها عن الضفة الغربية.

- ظهور الأنفاق قد ساهم في تشوه أنماط الاستهلاك والإنتاج في قطاع غزة, ويظهر ذلك من خلال قدرة التجار والمهربين على إغراق السوق الغزي بالسلع ذات الجودة المنخفضة والأسعار المرتفعة، وهذا سبب ارتفاع معدلات التضخم لقرابة 15% في العام 2008 وهو عام ذروة الأنفاق والتي وصلت لها معدلات البطالة لحدود 50% أي ظهور التضخم الركودي, ثم انخفاض للأسعار الناجمة عن حالة الركود الاقتصادي الشديد التي تعاني منه غزة منذ العام 2013 والذي يزداد ويتسع مع الوقت.

- أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية بسبب تصدير الأموال واستيراد السلع.

- عملت على إضعاف الاقتصاد الوطني وخاصة تراجع الزراعة و الصناعة مقابل غياب الإنتاج وتراجعه لصالح الاستهلاك ويتضح ذلك من خلال التشوه في أنماط الاستهلاك في غزة ومنها الطلب المتنامي على السيارات الحديثة وبعض السلع الكمالية والتي تستنزف المدخرات.

- خفضت الأنفاق من الضغط على إسرائيل لفتح المعابر ورفع الحصار، وتعمل إسرائيل عبر محاولات تدريجية للتخلص من قطاع غزة وزجه في وجه مصر، والتنصل من مسؤوليتها كدولة احتلال، وفصل قطاع غزة عن الضفة والقدس.

- تعمل الأنفاق على تهديد وحصد أرواح من الشباب العاملين بها وعددهم 232 شخص لغاية مايو 2013، لانعدام وسائل الأمان بها، وعدم توفر معدات الإنقاذ.

- ارتفاع أسعار السلع والمواد التي يجرى تهريبها وهذا ناتج عن جشع التجار وأصحاب الأنفاق، إضافة إلى الرسوم والضرائب التي تفرضها حكومة حماس المقالة.

- عدم وجود رقابة على السلع لمنع الاحتكار وغلاء الأسعار، حيث أصبحت الأسواق مكتظة بالبضائع لكن الغالبية العظمى من المواطنين غير قادر على الشراء نتيجة الارتفاع الفاحش بالأسعار.

- عملت الأنفاق على توتير العلاقة مع مصر بشكل دائم، فمصر تحاول غض الطرف عن التهريب لكن يجرى بين الفينة والأخرى تدمير بعض الأنفاق، وضبط بضائع ومصادرتها، واعتقال مهربيها.

- كرست عزلة قطاع غزة عن العالم الخارجي في ظل غياب الخطة الوطنية والتنموية الشاملة، في ظل الصمت الدولي والعربي اتجاه الحصار.
- تعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة، مما يساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية.
- تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعها (المخدرات والحبوب المخدرة أو حبوب السعادة والسرقة والقتل والتفكك الأسري).
- أصبحت الأنفاق أداة رئيسية للاستغلال والاحتكار والثروات السوداء وغير المشروعة لدى المستفيدين منها.
- ظهور طبقة من الأثرياء الجدد هم أمراء الأنفاق يزيد عددهم عن 2000 شخص، أصبحت ثرواتهم بالملايين وأصبحوا مالكي للأراضي والفلل والسيارات الحديثة, وفي المقابل اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء عبر ارتفاع بعض أسعار السلع والخدمات وأهما إيجارات الشقق السكنية.
- أفقدت الشعب الفلسطيني الكثير من الدعم والمؤازرة الدولية والعربية، خاصة بعد أن استغلت إسرائيل الموضوع إعلاميا لتوحي بأن أهل قطاع غزة تمكنوا من معالجة مشكلة الحصار.
- أدت الأنفاق إلى عمليات نصب واحتيال حيث تم هدر نحو 600 مليون دولار من أهالي قطاع غزة، جمعها تجار وحافرو الأنفاق من المواطنين بحجة تشغيلها تحت وعودات بأرباح تصل إلى 50% لكنها ذهبت في عمليات نصب واحتيال وتهريب وهروب الى الخارج (وتشبه هذه الحالة ما قام به أسطورة توظيف الأموال بمصر في ثمانيات القرن العشرين أحمد الريان).

5. ظاهرة الأنفاق ودور الحكومة بغزة

وعليه، وعند التطرق للسياسة المالية المتبعة من قبل حكومة غزة, يتضح اعتمادها على الأنفاق كجزء من تمويل نفقاتها, حيث نشرت صحيفة البرلمان التي تصدر عن المجلس التشريعي بغزة أن الموازنة العامة للحكومة بغزة للعام 2013 قد بلغت 897 مليون دولار وزعت كالتالي 449 مليوناً للرواتب والأجور, 103 مليوناً للنفقات التشغيلية, 110 مليوناً للنفقات التحويلية, 235 مليوناً للنفقات الرأسمالية والتطويرية, وتم تغطية تلك النفقات بحوالي 27% منها جباية محلية بقيمة 243 مليون دولار والباقي عجزاً يمول من الخارج دون الإفصاح عن ذلك[57]. كذلك فقد أشار وزير

[57] المراقب الاقتصادي والاجتماعي , معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس), التقرير السنوي 2012, العدد 32, ص 42.

الاقتصاد في حكومة غزة علاء الرفاتي أن تدمير الأنفاق قد أدى إلى خسائر قدرت شهرياً بقرابة 230 مليون دولار, وهذا سبب رئيسي للأزمة المالية التي تعانيها حكومة غزة[58].

يمكن اعتبار أن ظاهرة الأنفاق وخلال سبع سنوات قد أوجدت حال من عدم الثقة من المواطن بغزة للسياسات المالية المطبقة في غزة وأهمها عدم الرقابة على الأنفاق والضرائب المفروضة على السلع المدخلة وأهمها المفروضة على الوقود, وغض البصر عن حالات الاستغلال والاحتكار وخصوصا الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي والعقارات وبالتحديد عامي 2011-2012 حيث ارتفعت الأسعار بحدود عالية لم تعكس قيمتها الحقيقية كوصول سعر الشقة في حي الرمال لحدود130 ألف دولار وبدون تشطيب, و متوسط سعر للمتر الواحد من الشقق لحوالي 300 دولار في ظاهرة انعكست على الواقع المعيشي لأغلبية الأسر الفلسطينية وكانت سبباً لتراجع سن الزواج وارتفاع نسب العنوسة إضافة لتدني مستويات المعيشة.

الخلاصة والاستنتاجات:

- نستطيع القول أن اقتصاد قطاع غزة تطورت به العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه مجتمع مشوه وتابع، وتزايدت مظاهر التراجع في قيمه المجتمعية، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق، مما سيؤدي إلى انهيار تدريجي للنسيج المجتمعي.
- إن الانقسام السياسي، أدى إلى انقسام اجتماعي، على قاعدة توزيع السكان بين غنى فاحش لقلة من السكان، وفقر مدقع للأغلبية من الغزيين والذين أضحوا غرباء في وطنهم.
- برزت الكثير من المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وتدهورت العلاقة بين الآباء والأبناء.
- إن الوضع الاقتصادي السيء يدفع الكثير من أبناء قطاع غزة لمغادرته أو التفكير في الهجرة بحثاً عن فرصة عمل في الخارج، حيث أشارت بعض الإحصاءات أن نسبة من يفكرون بالهجرة تتراوح ما بين 23%-25% من الشبان[59].

[58] حوار مع وزير الاقتصاد بحكومة غزة علاء الرفاتي, وكالة الوطن, 17-12-2013, http://www.elwatannews.com/news/details/373948

[59] علا عوض, مسح الهجرة, ورشة عمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2009.

- نجم عن الحصار والعدوان الإسرائيلي آثار سلبية متعددة على الأطفال وخاصة في النواحي النفسية والصحية والاجتماعية حيث يصل سوء التغذية إلى حوالي 63% من أطفال قطاع غزة، وان51% منهم لم تعد لديهم الرغبة بالمشاركة في أية نشاطات.
- أدى تزايد انتشار البطالة والفقر، وخاصة في صفوف الشباب الى انتشار المخدرات و الترامال والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية.
- وفي ظل الحصار أصبح التهريب عبر الأنفاق مشروعاً، مما خلق طبقة من أمراء الحرب والأثرياء الجدد، والسوق السوداء، وظهور شريحة من العمال تعمل بالأنفاق في ظروف معقدة تفتقد للسلامة بسبب مخاطر العدوان المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية.
- تحول الاقتصاد الغزي في ظل تجارة الأنفاق إلى اقتصاد استهلاكي، يقوم بتصدير المال فقط ويستورد السلع، وبالتالي أصبح اقتصاد غير منتج، ريعي وطفيلي.
- بات معبر رفح وأنفاق رفح ممرات الموت اليومي لأبناء غزة، غزة المنكوبة بالعدوان والاحتلال، غزة المنكوبة بالانشقاق والانقسام، غزة التي تموت كل يوم مئة مرة ولا تنام...
- يمكن ذلك التأكيد بأن الأنفاق ليست خياراً فلسطينياً، وإنما هي حكم ضرورة وممر إجباري للأمر الواقع, الذي يجب أن ينتهي بأقصى سرعة، ويجب ألا يدوم طويلاً، حتى يتم تخفيف عذابات الشعب الفلسطيني، والضغط في كل المحافل الشعبية من أجل توفر الإرادة السياسية الجادة نحو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، والعمل المشترك لرفع الحصار الظالم والتغلب على أثاره المؤلمة بعيداً عن الأنفاق وفواجعها.
- إن إنهاء الانقسام وبالتالي اقتصاد الأنفاق الكارثي ومخلفاته وارثه الثقيل يكون بالعودة الى طاولة الحوار الوطني الشامل الذي يجمع كل القوى الوطنية والإسلامية، وإعادة إحياء العامل الذاتي الفلسطيني، وعدم الانتظار والارتهان للعوامل الخارجية، لان وحده العامل الذاتي الفلسطيني هو القادر على كسر الحصار، فالانقسام طريق الفشل، وضياع الحقوق الوطنية، والوحدة الوطنية طريق النصر والتحرير، طريق النصر والاستقلال والعودة.
- يتوجب استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية وبالتالي إعادة الوحدة لشطري الوطن، من اجل استكمال مهمة التحرير وإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها، حتى لا يتكرس الفصل، وتتحقق أهداف العدو الإسرائيلي من عملية الفصل للاستفراد بالضفة عبر استكمال الجدار ومواصلة الاستيطان، مما يحول إمكانية قيام دولة مستقلة كاملة السيادة.

وفي الختام ترى الدراسة بضرورة اشتقاق العبر والدروس من تجربة الأنفاق بعد سبع سنوات هي الأسوأ في الاقتصاد الغزي, والعمل على بناء اقتصاد منتج يقوم على أساس تعظيم الموارد المحلية ويؤسس لمرحلة من الإنتاج, وضرورة إنهاء الانقسام السياسي والعودة لسياسات اقتصادية من شأنها الاستغناء عن المساعدات والمنح الخارجية, والاهتمام بقطاعات الاقتصاد الحقيقي المنتج عبر دعم قطاعي الزراعة والصناعة وتنمية شاملة في كافة مناطق القطاع, ومنها تنمية المخيمات المكتظة بالسكان من خلال بناء مشروعات صغيرة داخل تلك المخيمات لتذليل الصعوبات التي يعانيها المواطنين بغزة, والعمل على رفع مستويات الصحة والتعليم والتدريب المهني ومواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل وزيادة التركيز على المورد البشري كأهم روافد التنمية البشرية, والعمل على القضاء على التشوهات التي تعرض لها اقتصاد قطاع غزة خلال السبع سنوات الأخيرة.

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد الأستاذ, بفضل الأنفاق: بليونا دولار"خفية" قيمة اقتصاد قطاع غزة في العام 2012, وكالة سما للأخبار,www.samanews.com
- أيهم أبو غوش أرباح البنوك العاملة في فلسطين منذ العام 1997 بلغت 1.023مليار دولار , جريدة حياة وسوق, السنة الرابعة, العدد 153, 18 أيار 2014.
- تجارة التهريب عبر الأنفاق بين مصر وغزة, وكالة القدس, www.alquds.com
- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة, معهد دراسات التنمية, ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, غزة، أكتوبر , 2009.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2008, بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, 2009.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, تقرير للنتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين العام للربع الثالث 2013.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, النشرة الإحصائية للسكان 2009, كانون الثاني 2009.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, مسح القوى العاملة الفلسطينية, التقرير السنوي 2012, نيسان إبريل 2012.
- حسن الرضيع, غزة وأعوام الرمادة السبع وطبقة الأثرياء المنتظرة, مجلة الحوار المتمدن الالكترونية, العدد 4421, نُشرت بتاريخ 2014-04-11, http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=409843
- حسن الرضيع, مؤتمر إعادة إعمار غزة وإمكانية صعود المرض الهولندي بقطاع غزة, جريدة الاقتصادية بغزة, 2014-10-13, http://www.eqtesadia.ps/studies/opinions/30098.html
- حوار مع النائب في المجلس التشريعي إسماعيل رضوان, ورشة بعنوان الأنفاق : مصلحة وطنية لكسر الحصار أم وسيلة لازدياد أثرياء الحرب, البيادر السياسي, www.al-bayader.com
- حوار مع وزير الاقتصاد بحكومة غزة علاء الرفاتي, وكالة الوطن, 2013-12-17, http://www.elwatannews.com/news/details/373948
- حوار مع وزير الاقتصاد بحكومة غزة علاء الرفاتي, وكالة الوطن, 2013-12-17, http://www.elwatannews.com/news/details/373948
- دراسة مقارنة بين اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة, فلسطين الإعلامية, 2009-12-05, http://archive.fpnp.net/ar/news/35551.html
- زياد جرغون, ظاهرة الأنفاق هل أصبحت أمراً واقعاً : معلومات حول الأنفاق, الحوار المتمدن, العدد 2497, 2008-02-16.
- سلطة النقد الفلسطينية , النشرة الإحصائية الربعية , الربع الرابع 2013, العدد الثالث.
- سمير أبو مدللة, أثر الحصار على مستقبل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة, ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر أثر الحصار والاحتلال على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة, يونيو 2006.
- سمير أبو مدللة, الفقر وحقوق الإنسان, ورقة عمل مقدمة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان, غزة, 2008.
- عامر تمام, الأنفاق : السبيل الوحيد لإنعاش قطاع غزة, الوسط.
- عبد الرحيم العقيلي, أنفاق رفح بين ضرورة الحياة وأكاذيب إسرائيل, www.islamtoday.net
- عبلة أبو علبة, اقتصاد الأنفاق في غزة, 2008-12-20.
- عطا مناع, مذكرات فاسد- الأنفاق- الورقة الثانية , الثلاثاء, 2009-12-1.
- علا عوض, مسح الهجرة, ورشة عمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2009.

- غازي الصوراني, الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة, الحوار المتمدن, العدد 2750, نشرت بتاريخ 26-08-2009: www.ahewar.org
- غازي الصوراني, ورشة عمل حول أنفاق غزة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , الحوار المتمدن, العدد 2495, 14-12-2008.
- الكوفية برس, موقع إلكتروني, 23-02-2009.
- اللجنة الاقتصادية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, ظاهرة الغلاء –أسباب وآليات مواجهتها.
- اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار, 25-11-2008.
- مازن العجلة, إغلاق الأنفاق : خطوة في المسار الصحيح , الحوار المتمدن, العدد 4243, 12-10-2013, http://www.ahewar.org
- محمد الجمل, الوجه الأخر لأنفاق رفح, مخاطر تهدد بنية المجتمع وتعيق التطور الاقتصادي 25-01-2010, صحيفة الأيام.
- محمد خبيصة, مقال بعنوان أوكسفام: دخل المواطن الإسرائيلي زاد 166 ضعفا زيادة عن نظيره الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو, جريدة القدس العربية, 15-09-2013, http://www.alquds.co.uk/?p=84442
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي , معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس), التقرير السنوي 2012, العدد 32.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي , معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس), العدد 15, شباط 2009.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس), العدد 35, العدد السنوي للعام 2014.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس), العدد 33, العدد السنوي للعام 2013.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس), العدد 34, العدد السنوي للعام 2013.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان, ظاهرة الأنفاق : أرقام مخيفة, شبكة القدس للحوار, 28-02-2013, www.elqudos.com
- مريم الشوبكي, توقعات باستمرار انكماش الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة القادمة, وكالة فلسطين أون لاين, نُشر الخبر بتاريخ 19-09-2014, http://felesteen.ps
- مقابلة مع أسامة نوفل, مدير بوزارة الاقتصاد الوطني , غزة , بتاريخ 29-09-2014.

- مقابلة مع ماهر الطباع, مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة, بتاريخ 29-09-2014.
- مقابلة مع نبيل أبو معيلق, نقيب اتحاد المقاولين الفلسطينيين بتاريخ 29-09-2014.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية , تقرير بعنوان " الإغلاق المفروض على قطاع غزة " الآثار الاقتصادية والإنسانية, القدس, كانون الأول, 2007.
- مؤتمر صحفي لقائد قوات حرس الحدود المصري, سكاي نيوز عربية, 24-04-2014, www.skynewsarabia.com
- ندوة بعنوان ستمائة مليونير جديد في غزة ببركة الحاكم التاجر , www.alhayat-j.com
- وسام فتحي, أنفاق الموت وحوادث القتل اليومي, مسؤولية من, الاتجاه الديمقراطي , 2-8-2009.
- وليد أبو عمرة, تجارة الأنفاق وأثارها على الاقتصاد الفلسطيني, بحث تخرج بكالوريوس , جامعة الأزهر, 2009.
- وليد العوض, الفاجعة في أنفاق رفح, 28-07-2009, www.ppp.ps

ملحق بأسئلة المقابلة الميدانية

السؤال الرئيسي: ما مدى تأثير إغلاق الأنفاق على قطاع الإنشاءات بقطاع غزة؟

أسئلة المقابلة:

1. ما هي الحاجة السنوية لقطاع غزة من مواد ومستلزمات البناء؟
2. ما هي الكميات التي تدخل قطاع غزة من مواد ومستلزمات البناء عبر المعابر الإسرائيلية؟
3. يعاني قطاع غزة من عجز في الوحدات السكنية كم عددها, وكم يحتاج قطاع غزة سنوياً من الوحدات السكنية للحد من هذا العجز؟
4. ما هي الكميات التي دخلت قطاع غزة لمواد ومستلزمات البناء أثناء فترة عمل الأنفاق للفترة 2007-2013؟ وهل استطاعت الحد من طبيعة المشكلة ؟
5. ما هي الكميات التي يحتاجها قطاع غزة من مواد ومستلزمات البناء بعد إغلاق الأنفاق من قبل جمهورية مصر العربية؟
6. ما هي الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي تعرض لها قطاع الإنشاءات بسبب إغلاق الأنفاق؟

7. كم عدد العاملين الذين دخلوا سوق العمل وخصوصا في قطاع البناء والتشييد خلال فترة عمل الأنفاق؟ وبعد الإغلاق كم عدد الذين خرجوا من سوق العمل في قطاع غزة, وانعكاسات ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة؟
8. بعد إغلاق الأنفاق ومنع إدخال مواد ومستلزمات البناء هل الكميات التي تدخل عبر المعابر الإسرائيلية كافية أم أن القطاع يعاني من عجزاً مزمناً منها؟
9. بالنسبة لأسعار مواد ومستلزمات البناء كم يبلغ الفرق بين البضائع المهربة من مصر والتي تدخل رسميا عبر المعابر في الوحدة السكنية الواحدة؟
10. هل يمكن التعرف على حجم الخسارة التي جُبيت بها موازنة السلطة الفلسطينية نتيجة لتراجع الإيرادات الضريبية والمعروفة بالمقاصة بسبب التوجه للتهريب جنوباً نحو جمهورية مصر العربية خلال فترة الأنفاق؟ وكم تشكل كنسبة من إجمالي الإيرادات الفلسطينية؟
11. هناك تقارير غير رسمية عن بلوغ حجم التهريب سنويا 800-1000 مليون دولار, كم تشكل تجارة مواد ومستلزمات البناء من إجمالي حجم التهريب الموجود؟
12. نتيجة الإغلاق المستمر للأنفاق وللمعابر كم تبلغ الفجوة في قطاع الإنشاءات ومدى اتساعها؟
13. للعودة إلى الوضع الطبيعي ما قبل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة كم شاحنة يحتاج قطاع غزة يومياً؟
14. في ظل أزمة الركود الاقتصادي وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة ووصولها لنسب مرتفعة نتيجة إغلاق الأنفاق؛ هل هناك تراجع محتمل في أسعار الأراضي والعقارات وما هي نسب الانخفاض تقريباً في سعر الشقة السكنية؟
15. في ظل الحصار والإغلاق هل توجد خطة يمكن وضعها للحد من أزمة السكن في قطاع غزة؟
16. اقتصادياً كم يشكل قطاع الإنشاءات من الناتج المحلي الإجمالي ومن استيعابها للقوى العاملة, وما هي القيمة المضافة لهذا النشاط الناجم عن سبع سنوات من عمل الأنفاق؟
17. شهد قطاع الأراضي والعقارات ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة 2010-2013 ما هو السبب الرئيسي لهذا الارتفاع؟ وكم نسب الارتفاع في كل عام؟
18. مع النمو السكاني المرتفع نسبياً في قطاع غزة والذي يزيد عن 3% ومع أزمة الحصار والإغلاق؟ كم ستبلغ عدد الوحدات السكنية التي تعاني عجزا خلال الخمس سنوات القادمة على افتراض بقاء الوضع كما هو عليه؟
19. هل يمكن لكم أن تضعوا سيناريوهات للمرحلة القادمة فيما يتعلق بأزمة العجز في الوحدات السكنية ؟ مثلا في ظل نجاح عمل حكومة التوافق الوطني, ورفع الحصار, وضخ

مليارات داخل الاقتصاد الفلسطيني, قيام الدولة المستقلة المنشودة على حدود الرابع من حزيران 1967م, إنشاء ميناء بحري, الاستفادة من غاز بحر غزة والمُقدر بأربعة مليارات دولار أمريكي؟

20. ما مدى نجاح قيام سوق للتمويل العقاري بقطاع غزة , وهل هناك قدرة للحكومة الفلسطينية لبناء مدن سكنية في كافة محافظات للقطاع للحد من أزمة السكن وبيعها بأقساط وبأسعار التكلفة عبر سياسة معينة طويلة الأمد, وكم ستبلغ قيمة هذه المشاريع وسقفها الزمني؟